

Distr. General
16 December 2003

Arabic
Original: English

برنامج الأمم
المتحدة للبيئة



المشاوره الحكومية الدولية لتعزيز القاعدة
العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
نيروبي، ١٤ - ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*
بحث المسائل الرئيسية بشأن تعزيز القاعدة
العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

بحث المسائل الرئيسية بشأن تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

تقرير المدير التنفيذي

يحتوي هذا التقرير على ملخص للمعلومات المتعلقة بالمسائل التي ستنظر أثناء المشاوره الحكومية الدولية بشأن
الأسئلة والاعتبارات التي طرحها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في قراره ١/٢٢ أولاً - ألف بشأن
تعزيز القاعدة العلمية للبرنامج. والمعلومات الواردة هنا مأخوذة من تقرير للمدير التنفيذي بعنوان التقرير
التحجيمي للإجابات على تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP/SI/IGC/2) وولاية البرنامج
وأنشطته البراجمجة.

بيان المحتويات

الصفحة	
٣	أولاً - الإجراءات التي دعا إليها مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الثانية والعشرين.
٤	ثانياً - المقدمة .
٥	ثالثاً - السؤال ١: ما هي الثغرات المحتملة، وأنواع احتياجات التقييم فيما يتعلق بالبيئة والتغير البيئي؟
٦	رابعاً - السؤال ٢: كيفية وفاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمات الأخرى باحتياجات التقييم هذه؟
٧	خامساً - السؤال ٣: ما هي الخيارات الموجودة فيما يتعلق بالوفاء بالاحتياجات غير المحققة التي تقع داخل دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة وولايته؟

أولاً - الإجراءات التي دعا إليها مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الثانية والعشرين

١ - إعمالاً للقرارات من ١-٥ من المقرر ١/٢٢ أولاً ألف، بشأن تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإن مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي:

١" - يكرر ضرورة إيلاء المزيد من البحث لتعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عن طريق زيادة قدرته على الرصد والتقييم للتغير البيئي العالمي.

٢ - يدعو الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات العلمية إلى أن تقدم إلى المدير التنفيذي في الموعد الذي يحدده آراءها بشأن المسائل التالية:

(أ) ما هي الثغرات المحتملة، وأنواع احتياجات التقييم فيما يتعلق بالبيئة والتغير البيئي؟

(ب) كيفية تلبية برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمات الأخرى لاحتياجات التقييم هذه؟

(ج) ما هي الخيارات الموجودة فيما يتعلق بالوفاء بالاحتياجات غير المحققة التي تقع داخل دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة وولايته؟

٣ - يدعو أيضاً أولئك الذين يقدمون الآراء إلى التصدي، لاعتبارات من بينها، الاعتبارات التالية:

(أ) الموثوقية العلمية، والبروز والملاءمة والأهمية لعمليات التقييم،

(ب) التفاعل بين العلم وتطوير السياسات،

(ج) دور المؤسسات الحالية،

(د) الخيارات الممكنة، بما في ذلك تعزيز المؤسسات القائمة والآليات الحالية وإنشاء فريق حكومي دولي بشأن التغير البيئي العالمي،

(هـ) الصلات والتكامل القطاعي،

(و) الازدواجية، التعاون، والتكامل والقيمة المضافة لجهود عمليات التقييم الأخرى، بما في ذلك الوكالات الدولية واتفاقات البيئة متعددة الأطراف،

(ز) الفعالية التكاليفية والكفاءة، و

(ح) تطوير المشاركة القطرية وبناء القدرات.

- ٤ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يجعل الأوراق المقدمة متوافرة للجميع وأن يعد تقريراً تجميعياً لعرضه على مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية الثامنة.
- ٥ - يطلب كذلك إلى المدير التنفيذي أن يقوم، في أعقاب إصدار القرار، بتيسير مشاورات حكومية دولية، مع مراعاة التمويل المتوافر والشفافية والتوازن الإقليمي والمشاركة الكافية من جانب البلدان النامية، وذلك استعداداً للدورة الاستثنائية الثامنة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي.

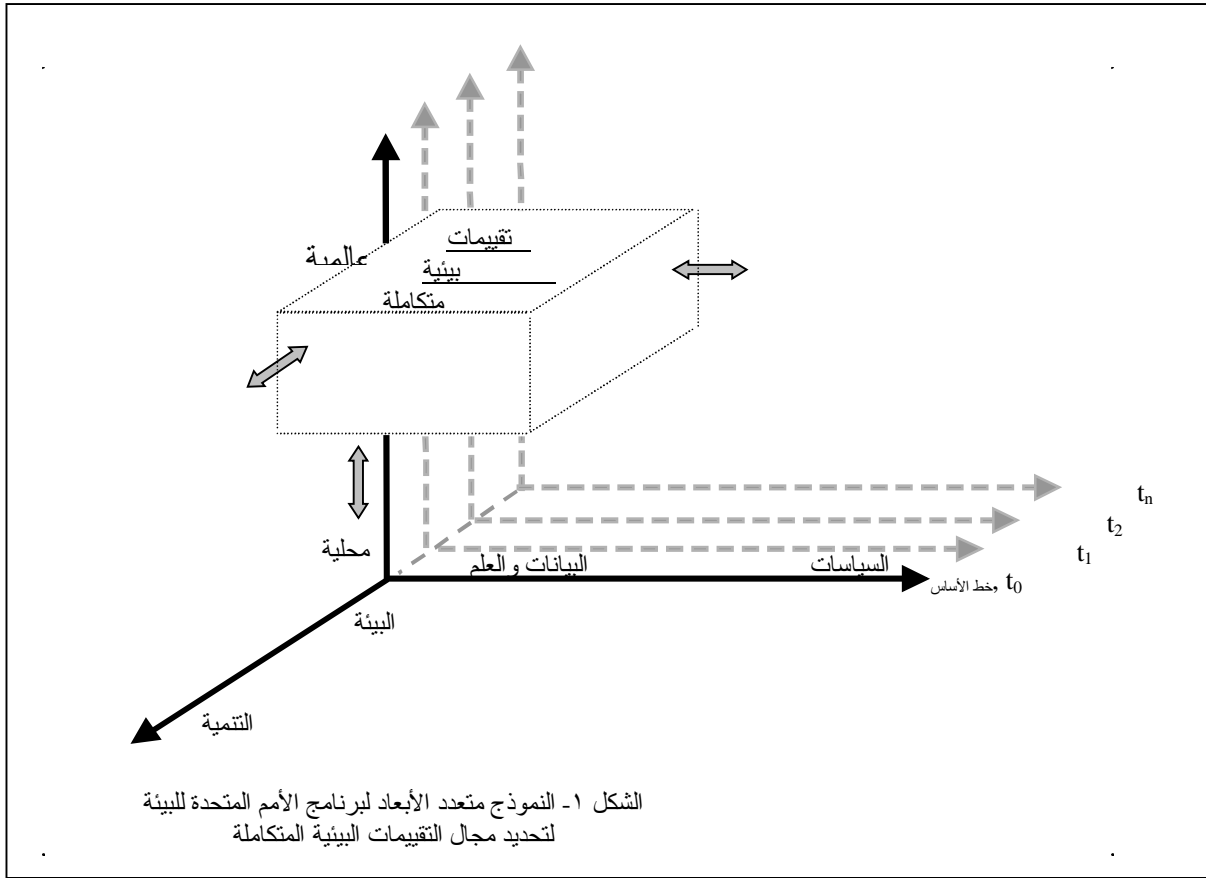
ثانياً - المقدمة

٢ - أصدر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة مقرره ١/٢٢ أولاً - ألف بشأن تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلحاقاً بمقرره د. أ - ١/٧ بشأن حُسن الإدارة البيئية الدولية، والذي أقر فيه المجلس تقرير الفريق الحكومي الدولي مفتوح العضوية للوزراء أو ممثليهم بشأن الإدارة البيئية الدولية. وكان هذا التقرير قد خلص إلى أن التعقيد المتزايد لتدهور البيئة يتطلب النهوض بالقدرة على التقدير العلمي والإنذار المبكر والرصد. كما أوصى الفريق: "بمواصلة النظر في تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، عن طريق زيادة قدرته على الرصد والتقييم للتغير البيئي العالمي. بما في ذلك إنشاء فريق حكومي دولي بشأن التغير البيئي العالمي." (UNEP/GCSS.VII/6، المرفق الأول، المقرر د.١ - ١/٧ التذييل ١، الفقرة ١١ (ح) (ط)).

٣ - وشمل تنفيذ المقرر ١/٢٢ أولاً - ألف حتى الآن: عملية استشارية واسعة النطاق، أسفرت عن إجابات كتابية من الحكومات، والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، والمؤسسات العلمية، وعن إقامة موقع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على الموقع الشبكي <http://science.unep.org>، يحتوي على جميع الردود وعلى وثائق المعلومات الأساسية ذات الصلة، وعلى استقصاء اختياري، وتحليل وتجميع مستقلين للإجابات تحت إشراف اللجنة العلمية المعنية بمشكلات البيئة. وقد قدمت حكومتا النرويج وهولندا دعماً مالياً من أجل تنفيذ هذا المقرر.

٤ - ويمثل التقرير الذي قدمه المدير التنفيذي (UNEP/SI/IGC/2) تجميعاً لـ ١٢٢ إجابة فنية على الأسئلة والاعتبارات الموجودة في الاستقصاء من ٥٩ حكومة و ٢١ منظمة حكومية دولية، و ١٧ منظمة غير حكومية، و ٢٥ مؤسسة علمية، تلقاها المدير التنفيذي قبل يوم ١٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٣. وقد بلغ مجموع الإجابات التي وصلت حتى ١٦ ديسمبر/كانون الأول ١٤٧ رداً، منها ٧٠ رداً من الحكومات. وترد جميع الردود على الأسئلة الإضافية التي أدرجتها أمانة البرنامج، مع جميع المرفقات والتذييلات في وثيقة إعلامية منفصلة (UNEP/SI/IGC/INF/1). ويؤكد التقرير التجميعي وجهة النظر القائلة بأن التعقيد المتزايد لتدهور البيئي يتطلب زيادة قدرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على التقييم العلمي والرصد والإنذار المبكر للتغير البيئي العالمي.

٥ - يحتوي هذا التقرير على ملخص للمعلومات المتعلقة بثلاثة أسئلة وثمانية اعتبارات وردت في مقرر مجلس الإدارة ١/٢٢ أولاً - ألف، وهي المعلومات التي قد يرى المشاركون في المشاورة الحكومية الدولية النظر فيها أثناء مداولاتهم. وهذه المعلومات مأخوذة من التقرير التجميعي للمدير التنفيذي واختصاصات البرنامج وأنشطته البرمجية. كما قد يود المشاركون في المشاورة إصدار بعض التوصيات إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي عن طريق المدير التنفيذي.



ثالثاً - السؤال ١: ما هي الثغرات المحتملة، وأنواع احتياجات التقييم فيما يتعلق بالبيئة والتغير البيئي؟

٦ - عند النظر في السؤال الأول، ربما رأى المشاركون في المشاورة الحكومية الدولية أن يضعوا في اعتبارهم أن التقييم البيئي يشمل مجموعة من العمليات والمنهجيات^(١) التي تعتمد على المعلومات الآتية من البحوث وعمليات الرصد والمعرفة الموجودة لدى دوائر مختلفة. وهذه المعلومات تعطي إضافات رسمية وموثوق بها علمياً عن حالة المعرفة بالأحوال البيئية، وخيارات الاستجابة، وتصورات دعم التنمية وتنفيذ السياسات والقوانين وتحديد احتياجات البحوث والرصد والبيانات. وقد بدأ المجتمع الدولي في القيام بعمليات التقييم عندما ووجه بعدم وجود اتفاق علمي ودولي في الآراء، وعدم وجود يقين علمي أو حتى صورة متماسكة لقضية معقدة. وعمليات التقييم قد تتفاوت بحسب مجالها المكاني والزمني، ومدى تعقيد القضية التي هي بصدد حلها. فأغلب عمليات التقييم البيئي الدولي تواجه تحدياً له أربعة جوانب: (١). كيفية ربط العلم بالسياسات. (٢). كيفية ربط البيئة بالتنمية، (٣). كيفية ربط المراحل المكانية المختلفة ببعضها، (٤). كيفية ربط المراحل الزمنية ببعضها (أنظر الشكل ١).

٧ - عند النظر في السؤال الأول، قد تود المشاورة الحكومية الدولية أن تضع في اعتبارها الأنواع الخمسة المختلفة للاحتياجات والثغرات المواضيعية والمؤسسية المتعلقة بتقييم البيئة والتغير البيئي كما جاءت في التقرير التجميعي:
(UNEP/SI/IGC/2):

- (أ) الحاجة إلى تقييم التغيرات البيئية التي لم تعالجها عمليات التقييم الحالية بصورة كافية؛
- (ب) الحاجة إلى تقييم العلاقات البيئية. وتشمل هذه العلاقات التحديات البيئية التي ترتبط فيما بينها بتفاعل عام وبتغذية مرتدة، وكذلك بمفاضلات بين السياسات والتكنولوجيا. كما تنطوي هذه العلاقات على تحديات بيئية وإثرائية ترتبط ببعضها عن طريق تفاعلات معقدة بين المجتمع البشري والبيئة. ومثل هذه التقييمات مطلوبة لدفع إدراج الاهتمامات البيئية في الخطط والسياسات القطاعية؛
- (ج) الحاجة إلى ضمان الموثوقية العلمية في عملية التقييم عن طريق حشد الخبراء والمؤسسات بناء على الجدارة العلمية لكي تقوم بعمليات تقييم مستقلة وعلمية، واستعراضها بدقة. لمعرفة النظراء، مع ضرورة ضمان صحة عمليات التقييم وسلامتها عن طريق مشاورات حكومية دولية ومشاورات لأصحاب الشأن المختلفين، لمعرفة احتياجات التقييم وتطبيق النتائج المتعلقة بالسياسات؛
- (د) ضرورة تطبيق الفعالية التكاليفية والتعاون والتعاقد بين المؤسسات القائمة وتنفيذ الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف في ميدان التقييم والرصد البيئيين. والأمر بحاجة إلى زخم وسلطة كافيين من جانب المجتمع العلمي والمجتمع الحكومي الدولي من أجل خلق وضع يكون فيه التعاون بين مختلف عمليات التقييم مفيداً بالفعل لكل المعنيين به، ويفضي في النهاية إلى استخدام الموارد الشحيحة بصورة فعالة لها كفاءتها؛
- (هـ) ضرورة تعزيز مشاركة البلدان النامية وبناء قدراتها في مجال عمليات التقييم والرصد البيئي المتكاملة. وهناك حاجة إلى إيجاد عدد متزايد من الكوادر العلمية القادرة على فهم عمليات صنع السياسات وعلى تقديم المشورة المتعلقة بالسياسات إلى الوزراء والحكومات.

رابعاً - السؤال ٢: كيفية وفاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمات الأخرى باحتياجات التقييم هذه؟

٨ - عند النظر في السؤال ٢، ربما رأيت المشاورة الحكومية الدولية أن تضع في اعتبارها أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يستجيب للاحتياجات التي وردت في السؤال الأول من المقرر ١/٢٢ أولاً - ألف في حدود ولايته^(٢) وموارده وبرامجه. ومجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي مسؤول عن أن يبقى قيد الاستعراض الحالة البيئية العالمية وأن يشجع المجتمع العلمي على المساهمة في عمليات التقييم البيئي. ويوفر المدير التنفيذي الدعم لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي ويسترعي انتباهه إلى أي مسألة يرى أنها تستحق أن ينظر فيها. ومن بين الأنشطة التي يمولها صندوق البيئة، عمليات الرصد الإقليمية والعالمية، ونظم التقييم وجمع البيانات، بما في ذلك - وعندما يكون ذلك مناسباً - تكاليف النظراء القطريين، ومساعدة المؤسسات البيئية القطرية والإقليمية والعالمية. مع الاهتمام اللائق بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية. وقد بلغت مخصصات الميزانية من صندوق البيئة إلى البرنامج الفرعي ١، "التقييم البيئي والإنذار المبكر"^(٣) ما قيمته ٢٢١٥٠٠٠٠ دولار للفترة المالية ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

٩ - وعند النظر في السؤال ٢، قد يرى المشاركون في المشاورة الحكومية الدولية أن يضعوا في اعتبارهم الأنواع الخمسة المختلفة للاحتياجات والثغرات المواضيعية والمؤسسية المتعلقة بتقييم البيئة وبالتغير البيئي كما جاء في التقرير التجميعي للمدير التنفيذي (UNEP/SI/IGC/2):

(أ) عند تقييم التحديات البيئية القائمة، لا بد من مواصلة الاستفادة من عمليات التقييم الموجودة، مثل عمليات الفريق الحكومي الدولي المعني بالتغير المناخي، وتوقعات البيئة العالمية، ومشروع الألفية لتقييم النظام الأيكولوجي؛

(ب) عند تقييم الارتباطات البنينة للتحديات البيئية، فإن على برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يعزز جهوده - مستفيداً من عملية توقعات البيئة العالمية، وتقرير "حماية كوكبنا وضمان مستقبلنا" (١٩٩٨)، الخاص بالعلاقات البيئية، وتقييم الألفية للنظام الأيكولوجي، والمبادرة الأخيرة لفريق الخبراء الاستشاري العلمي والتقني في مرفق البيئة العالمية؛

(ج) لا بد من بذل الجهود التي تبذل لضمان الوثوقية العلمية وصحة وسلامة عمليات التقييم في الأنشطة البرمجية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، تحت إشراف مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي. ولا بد من إعطاء الاهتمام اللائق بضمان التوافق والتعاون مع عمليات التقييم العلمي والآليات الاستشارية التي أنشئت بمقتضى اتفاقات البيئة متعددة الأطراف التي أبرمت في الفترة الأخيرة؛

(د) لا بد من مواصلة العمل على تحقيق الفعالية التكاليفيه، والتعاون وتعزيز المؤسسات القائمة واتفاقات البيئة متعددة الأطراف، نظراً لحدودية الموارد. وهناك حاجة إلى تعزيز البرنامج الفرعي ١ في برنامج الأمم المتحدة للبيئة "التقييم البيئي والإنذار المبكر"، بما في ذلك عملية توقعات البيئة العالمية. وبرنامج رصد الأرض في منظومة الأمم المتحدة، هو إحدى الآليات التي يمكن استخدامها في تحسين التعاون فيما بين الوكالات؛

(هـ) لا بد من مواصلة تعزيز مشاركة البلدان النامية وبناء قدراتها في مجال عمليات التقييم والرصد البيئي. ودور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في التعاون مع مراكز التدريب الراقى في البلدان النامية، والتوأمة بين المؤسسات من الشمال والجنوب، والعمليات المتكاملة للبرنامج في مجالات الرصد، والتقييم، والبيانات، وإقامة الشبكات، وبناء القدرات، هي مجرد أمثلة تحتاج إلى مواصلة تعزيزها.

خامساً - السؤال ٣: ما هي الخيارات الموجودة فيما يتعلق بالوفاء بالاحتياجات غير المحققة التي تقع داخل دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة وولايته؟

١٠ - عند النظر في السؤال ٣، ربما رأى المشاركون في المشاورة الحكومية الدولية اتباع الطريقة "المتدرجة"، استناداً إلى النتائج التي سيتمخض عنها التقرير التجميعي للمدير التنفيذي (UNEP/SI/IGC/2) فيما يتعلق بالسؤالين ١ و٢. وكما تبين من مناقشة هذا الموضوع أثناء الدورة الثانية والعشرين لمجلس الإدارة، فإن الردود التي وصلت كانت تعكس وجهات نظر مختلفة بشأن القيمة المضافة لإنشاء فريق حكومي دولي يُعنى بالتغير البيئي العالمي. ولذا ربما كان من المستحسن استكشاف إمكانية التوصل إلى اتفاق في الآراء حول الاحتياجات والمهام أولاً، ثم مناقشة الآليات المناسبة للتنفيذ بعد ذلك.

الجهود ينبغي أن ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالخطة الاستراتيجية الحكومية الدولية الخاصة بدعم التكنولوجيا وبناء القدرات، كما دعا إلى ذلك المقرر ١٧/٢٢ أولاً، لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي.

١٢ - قد يرى المشاركون في المشاورة الحكومية الدولية أيضاً أن يوصوا مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي بأن يطلب من المدير التنفيذي أن يضع - بالتشاور مع المجتمع العلمي، والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، وبناء على التجارب الموجودة - إطاراً متيناً للشراكة في عمليات التقييم، ضمن عملية توقعات البيئة العالمية، على أن يتضمن هذا الإطار نهجاً منتظماً يكون موثقاً به ويشارك فيه أصحاب الشأن المختلفون وينطوي على عدة مراحل، وذلك لسد الثغرات المتعلقة بتقييم ورصد البيئة والتغير البيئي التي حددتها العملية التشاورية.

(١) ينبغي أيضاً ملاحظة التفرقة بين التقييم المتكامل أو التقييم لحالة البيئة وبين تقييم الأثر البيئي في هذه الوثيقة. فالأول يتعلق بالحالة الكلية للبيئة أمام صياغة سياسات وخطط واستعراضات قطرية أو دولية. أما تقييم الأثر البيئي فيشير عادةً إلى تأثيرات مشروع أو برنامج معين داخل إطار السياسة القائمة وحماية البيئة.

(٢) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٩٩٧ (١٩٧٢) ورقم ٢٤٢/٥٣ (١٩٩٩)

(٣) يشمل هذا البرنامج الفرعي سلسلة تقارير توقعات البيئة العالمية التي تمثل أهم إصدارات برنامج الأمم المتحدة، والتي تتكون من البيان السنوي عن توقعات البيئة العالمية وتقرير شامل عن هذه التوقعات يصدر كل خمس سنوات. ومن بين التقييمات المواضيعية التي تتعدى حدود هذا البرنامج الفرعي: الأوزون، والكيماويات، ودعم الفريق الحكومي الدولي المعني بالتغير المناخي، وتنفيذ مشروعات التقييم الممولة من مرفق البيئة العالمية، مثل تقييم التنوع البيولوجي العالمي (UNDP 1995)، وتقييم الألفية للنظام الأيكولوجي، والتقييم الدولي لمياه العالم، والتقييم المقرر لتدهور الأراضي، والمساهمة في مبادرات أخرى للتقييم مثل تقييم منظمة الأغذية والزراعة للموارد الحرجية، وبرنامج اليونسكو لتقييم المياه في العالم، والقيام بعملية منتظمة بهدف التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية وكتابة تقرير عنها، ومبادرة البنك الدولي الخاصة بتقييم حكومي دولي للعلوم الزراعية والتكنولوجيا من أجل التنمية. ومن بين الدعم الذي قدم لعمليات التقييم الإقليمية دعم توقعات البيئة في إفريقيا، والتهديد الذي تواجهه المياه الجوفية في أفريقيا، وتقارير توقعات البيئة العالمية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وأوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا والمحيط الهادي.